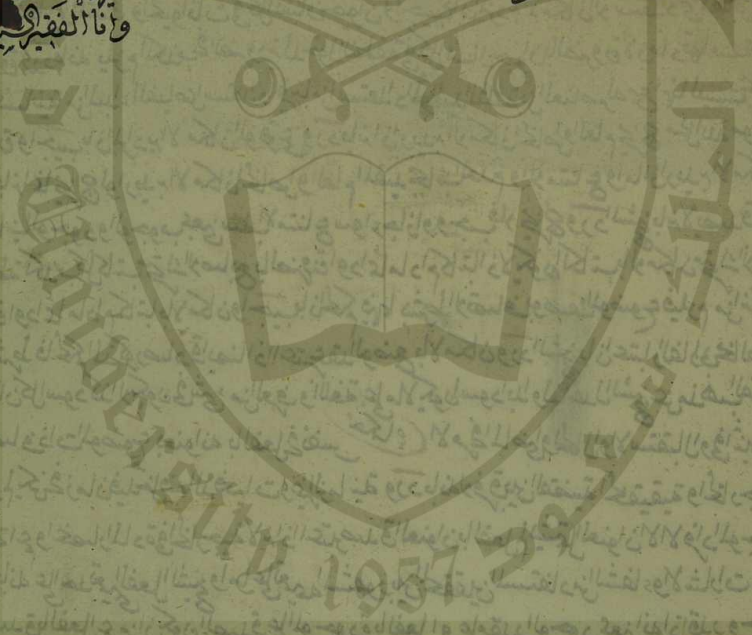


فلو يصح مذهبه ابا الرجوع وبيان المخالفة للعرف واللغة باق على حالها اذ هما لا يحكمان بدخول الرومي في الحكم المذكور وبيانه لا يمتنع لهذا الاختلاف في الاحكام اصلها وانما هو اختلاف لفظي بخلاف ما قلنا فانه يؤثر في الاحكام من اشتراط فعلية الصفري في الشكل الاول وعدم انعكاس الضرورية كنفها وعدم انعكاس المحكمة وبيانه لا يتساعده عبارة الشيخ فان قول علي ان العقل يصفه بالفعل لكونه كذلك او علي ان العقل يصفه وبيانه لاولا في كلام التميم الذي افاده القطب بقوله بل ما يعبر به الفرض الذهني والوجود الخارجي وانما هو راجع بالغيب انما استفاد من كلامه تعميم الافراد حيث قال سواء وجلا ولم يوجد وهو المراد من التعميم الذي نقله من الاشارات لا تعميم الانصاف هذا هو المشهور من مذهب الشيخ من ان المعبر عنه الانصاف بالفعل في نفس الامر واما على تحقيق القطب لمذهبه فقد عرفت انه لا فرق بين المذهبين الا بالاعتبار واما توفيق العصام بين المذهبين بان اكتفاء الفارابي بالامكان معناه في الفعل بحسب الاعيان واعتبار الفعل اعتبار بعد الوجود فضعفه غير خفي

تقرير استاذي الانقروى
وذا الفقيه السيد



Copyright © King Saud University